الأمـم المتحـدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٣٥** (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيدة دوليو
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد دو شياكونغ
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد فيسيير
	قطر	السيد الحنزاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكبرايد

جدول الأعمال

حفظ السلام والأمن الدوليين

دور مجلس الأمن في منع الصراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة (S/2007/496)

07-49199 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، كما أوضحت في جلسة الصباح، بأن يقصروا بياناهم على ما لا يتجاوز خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة لدى الكلام في القاعة.

أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. إن أوغندا تولي أهمية كبيرة لمسألة صون السلم والأمن الدوليين. وبسبب ضيق الوقت، سأحاول الإيجاز في بياني.

أولا وقبل كل شيء، إن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وفقا لأحكام الميثاق. غير أن هذا الموضوع يهمنا جميعا. والواقع أن نتائج مؤتمر القمة العالمي المعقود في ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) تبرز هذه المسألة بوضوح، حيث تقول الفقرة ٧١ منها:

> ”ونعترف بأننا نعيش في عالم مترابط في ظل العولمة وأن كثيرا من التهديدات التي نشهدها اليوم لا تقف عند الحدود الوطنية، بل تتسم بالترابط ويجب معالجتها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني وفقا لأحكام الميثاق والقانون الدولي“.

ومن سوء الطالع أن بعض الصراعات، خاصة في أفريقيا، تميل إلى الاختفاء من الرادار الدولي. ومثال ذلك الحالة في الصومال، التي ما زالت حتى وقت قريب غير مرئية بوضوح. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إيلاء اهتمام مماثل للصراعات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين حيثما تحدث.

إن هناك أسبابا كثيرة للصراع؛ سأركز على اثنين منها فقط. أولا، في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، يشكل الفقر تهديدا خطيرا للسلم والأمن. وبالتالي لا يمكن المغالاة في التشديد عليه. ويجب على مجلس الأمن أن يعتبر الفقر تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن يمارس بالتالي الضغط اللازم وأن يولي الاهتمام اللازم لتخفيف حدة الفقر، ولا سيما بتقديم الدعم اللازم للسياسات التي تضعها الدول الأعضاء للقضاء على الفقر.

ثانيا، يمكن للديمقراطية أن تصبح نعمة ونغمة معا. فهي نعمة لأنها، إذا ما طبقت بصدق، تمكّن المواطنين من المشاركة في تحديد الطريقة التي يحكمون بها. ولكن الديمقراطية يمكن أيضا أن تصبح نغمة إذا ما نظر إليها باعتبارها مقياسا واحدا يناسب الجميع. وهنا من الأهمية بمكان أن نذكّر بأن زعماءنا أعلنوا في الفقرة ١٣٥ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قائلين:

> ”نؤكد من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. كما نؤكد من جديد أنه في حين أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأنها لا تخص أي بلد أو أي منطقة، ونؤكد مجددا ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير“.

لقد كان هناك اتجاه مؤسف من جانب بعض الديمقراطيات الغربية إلى الدفع بنموذجها إلى البلدان النامية بدون الاعتبار اللازم لخصائص وظروف تلك البلدان. ففي

أفريقيا، على سبيل المثال، حيث توجد جماعات عرقية متعددة، يمكن أن يؤدي الاندفاع إلى إدخال الديمقراطية بدون بناء أمة أولا إلى كارثة. فعلى سبيل المثال، يمكن لقبيلة ذات أغلبية مهيمنة أن تستغل قوتها العددية لتخرج منتصرة عندما يُعتمد نموذج ”رجل واحد صوت واحد“. وبالتالي يمكن لهذه القبيلة احتكار السلطة، واستبعاد القبائل التي تمثل أقليات. وقبائل الأقليات التي تُهمّش بهذا الشكل وتُستبعد من السلطة قد تلجأ إلى العنف لتصحيح اختلال توازن السلطة.

إذن، في حالة ذلك السيناريو يكون المطلوب أولا هو بناء أمة بإدخال تدابير تتجاوز الانتماء القبلي. على سبيل المثال، يمكن لاستخدام لغة واحدة، كما هي الحالة في تترانيا مع السواحيلي؛ أن يكون أداة مفيدة؛ ومن هنا تنشأ ضرورة المضي بحذر قبل الإسراع إلى إدخال نظام الديمقراطية المتعددة الأحزاب في البلدان النامية. نعم، يمكن للانتخابات والديمقراطية التعددية أن تكون مفيدة، ولكن كما أوضحت لا يمكن أن تكون هي الاعتبارات الوحيدة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية.

وأود أن أعلق على دور مجلس الأمن فيما يتعلق بحفظ السلام. لقد ظل النهج الذي يتبعه مجلس الأمن تقليديا هو ما يلي: حيث لا يكون هناك سلام ليحفظ، ينبغي عدم الإذن بعمليات حفظ السلام. ومن المحزن أن تلك هي الحالة في الصومال. وأرى أنه يتعين على مجلس الأمن تحرير نفسه من هذا الصندوق الضيق وأن يعمل أيضا بهمة على حفظ السلام عندما تقتضي الظروف ذلك. فوجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق المنكوبة بالصراعات يمكن في حد ذاته أن يساعد الجهود الرامية إلى صنع السلام. ولذلك ظللنا نحث مجلس الأمن على أن ينشر بسرعة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال لتحل محل قوة الاتحاد الأفريقي.

ومن دواعي السخرية أن مجلس الأمن، سواء كان ذلك بالوكالة أو بصورة غير مباشرة عن طريق إذن الاتحاد الأفريقي، يشارك في الحقيقة فعلا في صنع السلام. ولذلك لا نستطيع فهم المنطق الذي يمنع مجلس الأمن من الإذن مباشرة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن، بدلا من إرجاء المسألة إلى احتمال النشر في المستقبل، على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧). وإن أوغندا، التي توجد قوات لها في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فخورة بتقديم إسهامها المتواضع في صنع السلام في ذلك البلد.

ينبغي لمجلس الأمن وهو يؤدي دوره في صون السلم والأمن الدوليين أن يركز أكثر على التدابير الوقائية، بدون التقليل بالطبع من أهمية تسوية الصراعات عندما تندلع. وأخيرا، يجب على مجلس الأمن الإلحاح على توفير الدعم اللوجستي والمالي إلى البلدان التي تضطلع بعمليات حفظ السلام بالنيابة عنه في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

السيد بريز غوتييريز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بالمبادرة التي اتخذها وفدكم، سيدي الرئيس، بعقد مناقشة اليوم المفتوحة. ويرحب وفدي بورقة المفاهيم التي صيغت وبالبيانات التي أدلى بها ممثلو الأمانة العامة هذا الصباح. ونحن متأكدون من أن هذه الورقة ستسهم مع تلك البيانات جميعها في تعزيز قدرتنا الجماعية داخل الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات وحسمها، وهو تعزيز ضروري.

ولقد علمتنا خبرة غواتيمالا دروسا جعلتنا نقف موقفا متميزا بخاصة يمكننا من إبداء تعليقات بشأن عدد من الاهتمامات المذكورة في وثيقة المناقشة التي عممتها الرئاسة. فمن بين ما تعلمناه خلال المناقشات والدروس المكتسبة المتبادلة هو أن تقليل المخاطر والقيام بعمل وقائي بغية تجنب الأخطار التي تهدد السلام هما طريقتان من أفضل الطرائق

لتخفيف الضرر الذي من غير المستطاع إصلاحه والمتعذر إلغاؤه.

إن منع نشوب الصراعات مسؤولية مشتركة تتضمنها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي تطالب المادة الأولى منه باتخاذ تدابير جماعية لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها. وبالمثل، يرد منع نشوب الصراعات على أفضل وجه في الفصل السادس، ولا سيما بالوسائل السلمية المتضمنة في المادة ٣٣.

ومنع نشوب الصراعات مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول. وتؤدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دورا فرعيا داعما للمساعي الوطنية. وبهذا المعنى نلفت الانتباه، في سياق أي مسعى لمنع نشوب الصراعات إلى أهمية بناء القدرة الوطنية في تلك المجالات وإلى ضرورة تشجيع الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة وإلى تضمين المساهمة القيمة التي يسهم بها المجتمع المدني.

وفيما يتصل بتدابير منع نشوب الصراعات، نرى أنه ينبغي تناول هذه المسألة من منظور أكبر قدر من الحماية لحكم القانون - هذا المفهوم اللازم من أجل تحقيق الاستقرار في أي دولة ديمقراطية والذي من شأنه أن يكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تركز التدابير في المقام الأول على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والدينية، وعلى إدارة الموارد الوطنية والتنمية المستدامة.

وينبغي توخي العناية أيضا بحقيقة أن إجراءات منع نشوب الصراعات تقتضي إيلاء الاهتمام لتحقيق المساواة بين الجنسين ولحالة الأطفال من بين أمور أخرى. ولهذا السبب، يرى وفدي أن من المفيد بصفة خاصة الترحيب بالتقرير الأخير الذي أعده الأمين العام عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ومن دواعي التشجيع ملاحظة التقدم المحرز خلال السنة الماضية في القارة الأفريقية، كلها، بالرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وينبغي القيام بالمزيد من الأنشطة بغية تجنب تكرار الأزمات وضمان السلام الذي تحقق بصعوبة في البلدان الخارجة من الصراعات.

وينبغي أن تعمل لجنة بناء السلام أيضا بالاقتران مع مجلس الأمن، وخاصة فيما يتصل بتقييم التقدم المحرز والعوامل الكثيرة التي قد تقرر مسارها. ومن بين القضايا الأخرى التي نذكرها طابع الصراع الأساسي، وتحديد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين والأطفال ووضع المرأة ودورها ونتائج اتفاقات السلام من أجل تنفيذ حكم القانون، إضافة إلى مختلف التقاليد التي تتواجد معا في بلد معين والتي تؤثر في تطور نظام العدالة وفي تكييف القواعد القانونية في البلد.

ولقد أيدت غواتيمالا دائما أن من الأهمية بمكان اتباع نهج راسخ ومؤكد تجاه مساعي بناء قدرات المنظمة على منع نشوب الصراعات تمشيا مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

واسمحوا لنا بأن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ المستشار الخاص الجديد للأمين العام المعني بأفريقيا. ونحن على ثقة بأن المكتب سيؤدي أعماله في إطار الولاية التي قررتها الجمعية العامة حسبما دأب على أدائها حتى الآن.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض التوصيات التي ذكرت على نحو بارز ورقة المفاهيم. ففيما يتصل بتوصية الأمين العام المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على فريق الأصدقاء لمنع نشوب الصراعات، وتحويله إلى منتدى رسمي ترى غواتيمالا أنه يوجد الآن بالفعل منتديات رسمية كافية تتناول هذه المسألة وأن ما تدعو إليه الحاجة يتمثل في سد الثغرة غير المقبولة القائمة بين الكلام والواقع.

وقمنا بتحليل تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة ونرى أنه يتضمن إطنابا كثيرا. ومن أجل هذا السبب، نرى أنه بدلا من إنشاء منتدى جديد، من الأهمية بمكان تعزيز التنسيق والاتساق داخل المنظومة.

ويعتقد وفدي أن من السابق لأوانه مناقشة الدور الذي من المحتمل أن تقوم به وحدة دعم الوساطة التي تقرر إنشاؤها في إدارة الشؤون السياسية، حيث أن هذه الوحدة لم تنشأ بعد. وحتى الآن من الصعب أن نتصور الطريقة التي ستتناول بها هذه الوحدة المسائل المتصلة بمنع نشوب الصراعات، وحسب علمنا لم تقم الأمانة العامة حتى الآن بشغل جميع الوظائف الشاغرة التي أقرتها الجمعية العامة. ونعلم أن إدارة الشؤون السياسية سوف تقدم في غضون وقت قريب تقريرا إلى الجمعية العامة عن إعادة تشكيل هيكل تلك الإدارة. ويحدونا الأمل في أن يشرح الأمين العام في ذلك التقرير وبالتفصيل للجمعية العامة أفكاره بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوحدة فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات.

وتود غواتيمالا أن تغتنم هذه الفرصة لترحب بتعيين السيد جان إغلاند مستشارا خاصا للأمين العام. ومن المؤكد أن خبرته وتدريبه سوف يكفلان تمكنه من إحراز تقدم كبير في مجال منع نشوب الصراعات. ونأمل في أن نرى نتيجة لعمله بالتنسيق مع وحدة الوساطة.

وتهنئ غواتيمالا ليبريا على التقدم المحرز في ذلك البلد والخطوات الإيجابية التي اتخذت. وهذا مثال حقيقي على الاستقرار والتعزيز في المنطقة، وهو مثال يحملنا على التفاؤل بشأن تقدم أختنا في المنطقة في المستقبل. ونهنئ أيضا حكومة سيراليون على تهيئة البيئة السلمية التي أجريت في ظلها الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية الأخيرة، بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وترحب غواتيمالا بمذكرة التفاهم التي جرى التوقيع عليها في أديس أبابا بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بين الأمم المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، بموافقة حكومة السودان، والتي تتعلق بالعملية المختلطة في دارفور وما ترتب على ذلك من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). بيد أننا نعتقد أن من الضروري، حينما يركز مجلس الأمن على دارفور، ألا ينحى جانبا الوضع فيما بين شمال البلد وجنوبه. وبالرغم من تطبيق وقف إطلاق النار بنجاح، إلا أن من الضروري التصدي لأسباب الصراعات. وبخلاف ذلك، ثمة خطر يتمثل في احتمال استئناف الأعمال العدائية، ليس بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا في سائر أنحاء البلد.

وأخيرا، أود أن أكرر التزام بلدي بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا. وتفتخر غواتيمالا لقيامها بدور نشط بصورة متزايدة في جميع عمليات حفظ السلام في المنطقة، لأننا متأكدون من أن هذه العمليات ستفيد المنظمة فيما يتصل بتحقيق أهداف ومبادئ الميثاق.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم سيدي، باسم الوفد الفيتنامي، بالتهنئة وإلى جمهورية الكونغو على قيادتكم الفعالة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونرحب ترحيبا حارا بمبادرتكم إلى إجراء هذه المناقشة الهامة المفتوحة ونعرب عن بالغ تقديرنا لورقة المفاهيم الموضوعية التي قدمتموها تحقيقا لهذه الغاية.

ويتشاطر وفدي الآراء التي أعربت عنها شتى الوفود آنفا ومؤداها أن من الملائم أن يعيد المجلس النظر بصورة منتظمة في مسألة دوره فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات وحلها. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن

يضطلع بالدور الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالنظر إلى الخراب المروع الذي تحدثه الصراعات الدائرة داخل الدول وفيما بينها، هناك اتفاق غالب على أن السلام الدائم يمكن تحقيقه بتكلفة بشرية ومادية أقل بكثير من خلال استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمنع الصراعات. وعلى مدى السنوات، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة عددا من القرارات بشأن مسالة منع الصراعات وتسويتها.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي التذكير بأن قرار الجمعية العامة ٦٠/١، الذي اتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يشدد على أهمية منع نشوب الصراعات المسلحة وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق، ويشجع على قيام ثقافة للمنع باعتبارها وسيلة للمعالجة الفعلية لتحديي الأمن والتنمية المترابطين اللذين يواجههما العديد من الدول في العالم. وقرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، إذ يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز دور المجلس في منع الصراعات، لا سيما في أفريقيا، يؤكد على مبدأي الكف عن التهديد بالقوة أو استخدامها والتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

ومن الهام على نحو مماثل أن المجتمع الدولي يولي مزيدا من الاهتمام لعناصر مترابطة ومتكاملة من قبيل الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم، وإعادة إدماجهم، فضلا عن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. كما أن هناك اتفاقا على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين أجهزة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني لمساعدة البلدان التي دمرتها الحرب على الخروج من الحلقة المفرغة للفقر، والصراع، والتخلف الإنمائي، والالتحاق بركب العولمة.

وعلى مدى العقود الماضية، عانت أفريقيا – ثاني أكبر قارة من حيث المساحة والسكان – من حروب أهلية طال أمدها، ومن الصراعات العرقية، والفقر المدقع، والمآسي الإنسانية. وعلى الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم الملحوظ في بعض المجالات، ما زالت القارة الأفريقية تحظى بأقل نصيب من تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر على الصعيد العالمي، بينما تتحمل عبء الديون المتزايد، وتعاني من نظم تجارية عالمية غير منصفة. وكل هذه التحديات الهائلة توجد في المجتمع الدولي زخما من الدعم الواسع النطاق لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في القارة وإنعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية.

وانطلاقا من روح التضامن مع البلدان الأفريقية، فإن فييت نام تؤيد تماما مبادرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية المعنية لمنع الصراعات وإجراء الوساطة لتسويتها من خلال المفاوضات السلمية، بدعم أكبر من الأمم المتحدة. وقد تابعت فييت نام باهتمام بالغ تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، لا سيما في إطار التعاون بين دول الجنوب، وتسجل بارتياح إحراز تقدم كبير في مكافحة الجوع، والفقر، والملاريا، وداء السل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وميادين وقطاعات أخرى من قبيل البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وسنواصل، مع المجتمع الدولي، استكشاف السبل والوسائل لزيادة الإسهام في قضية تحقيق السلام، والتنمية، والاندماج في البلدان الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بقرار مجلس الأمن عقد مناقشة مفتوحة للنظر في كيفية تعزيز فعاليته في منع

الصراعات وتسويتها، لا سيما في أفريقيا. ونود الثناء على المبادرة الكونغولية والتنويه بدعم الأمين العام.

لقد تبين أن هذه السنة شكلت منعطفا بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، للأمم المتحدة ليس فحسب بل أيضا للقارة الأفريقية. ومؤخرا، اتخذ مجلس الأمن في نهاية المطاف قرارا يأذن فيه ببعثة لحفظ السلام في دارفور، كما مدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتطلع إلى رؤية التنفيذ التام لهذين القرارين. وسيعمل بلدي على دعم البعثتين.

ومن بين أولى التحديات التي تنطوي عليها البعثة المتعلقة بدارفور ضرورة تحسين سلامة وأمن السكان المدنيين.

وتنوه كينيا بالعمل الجيد الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في قرن أفريقيا، لا سيما في الصومال. وقد أنقذ الجهد الجبار للتنسيق بين العمل الإنساني لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة وعمل هيئات دولية أخرى أرواح عدد هائل من الأشخاص المشردين داخليا، وحسَّن من أحوال المرضى وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتعمل هذه الوكالات الإنسانية في ظل ظروف شديدة الصعوبة، ووفد بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى دعمها.

وقد يُفهم أن المقصود من إعادة الهيكلة الجارية لإدارة عمليات حفظ السلام أن الأمم المتحدة تعد نفسها لبناء القدرة الكافية بغية التعامل مع العديد من بعثات حفظ السلام المعقدة. ومن البديهي ملاحظة أن حفظ السلام أكثر تكلفة من منع الصراعات. وبالتالي، ينبغي زيادة توجيه طاقات الأمم المتحدة ومواردها إلى منع الصراعات من خلال مساعيها الحميدة بغية معالجة الأسباب الجذرية المحتملة للصراعات في مراحلها المبكرة، قبل التصعيد الكامل. وتتضمن تلك المساعي زيادة الفرص الاقتصادية، وتشجيع ثقافة السياسات الشاملة لتفادي التهميش وإقصاء قطاعات واسعة من السكان، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الصراعات.

ويرتبط السلام، والأمن، والتنمية بعلاقة تكافل متبادل. وهذا يقوم على أساس الحقيقة المتمثلة في أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية على الإطلاق في غياب السلم والأمن، بينما يشكل السلم والأمن، من جهة أخرى، شرطين ضروريين لتحقيق التنمية. و انعدام التنمية، والفقر، والحرمان، والمعاناة كلها عناصر تمثل تربة خصبة لانعدام الأمن. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يضف أن الإصلاح الجاري للأمم المتحدة ينبغي أن يكفل وضع آليات العمل المناسب بين الأجهزة المعنية بالسلام والأمن، أي لجنة بناء السلام ومجلس الأمن من جهة، والأدوات الإنمائية للأمم المتحدة، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهة أخرى.

وترحب كينيا بما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى الاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وندعو كلتا الهيئتين إلى تعميق التعاون بغية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على معالجة مسائل الأمن الإْقليمي، لا سيما من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وإذ أشيد بمجلس الأمن على عمله الجيد، اسمحوا لي أن أذكر بأنه، للأسف، كثيرا ما وقع في فخ نهجه التقليدي المعني بحفظ السلام. ففي معظم حالات الصراع، لن يكون هناك أي سلام كي يحفظ، وعلى الرغم من ذلك ستتجه أنظار المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة لمعالجة الحالة، كما عبر عن ذلك بكل بلاغة الممثل الدائم للدولة الشقيقة والشريكة في جماعة شرق أفريقيا، أوغندا.

وهناك وجهة نظر شائعة مفادها أن شرط الأمم المتحدة، المتمثل في وجوب وجود سلام في بلد في حالة صراع للحفاظ عليه كي تقوم الأمم المتحدة بنشر قواتها، شرط غير مقبول. ولوضع المسألة في سياقها، فالسبب الذي يجعل

بلـدا من البلـدان يـأذن بـدخول قـوات أجنبيـة إلى أراضـيه هـو تحقيـق – ولـيس حفـظ – الـسلام. وذات الحجـة الطنانـة المتعلقـة بوجـوب وجـود اتفاقـات سياسـية بـين الأطـراف المتحاربـة هـي حجـة في غـير موضـعها. فالـصراعات الـدائرة داخـل الـدول تتطلـب طرفـا محايـدا لإجـراء وسـاطة بـين الأطـراف المتحاربـة وقـوة تتـسم بالمـصداقية والحيـاد لحمايـة المدنيين والإشادة بالجهد الإنساني.

ويظـل بلـدي يضطلع بمسؤوليات جسام في منطقتنـا في أفريقيا بشأن الموضوع قيد المناقشة. وباعتبار كينيا الرئيس الحـالي للهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة ومنتـدى البحيرات الكبرى، فقد قادت مبادرات سياسية إقليمية جريئة بغية تغيير الحالـة. وسنواصـل الـسعي لتحقيـق هـذه الأهـداف ونناشـد المجتمـع الـدولي – وخاصـة مجلـس الأمـن التـابع للأمـم المتحدة – أن يُبقي المسألة قيد نظره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمـة الآن لممثـل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلـم بالفرنـسية): يـسعدني بـادئ ذي بـدء الإعـراب عـن ارتيـاح وفـدنا لرؤيـة ممثـل شـقيقتنا جمهوريـة الكونغـو بتـولي رئاسـة المجلس لهذا الشهر، وهي الشقيقة التي تربط بها بلدي علاقات ممتازة، تتسم بطابع الثقة والاحترام المتبادل.

وأود أيـضا أن أشـكركم يـا سـيدي الـرئيس علـى عقـدكم جلسة المجلـس هـذه. وتـدل المـشاركة الفعليـة مـن جانب الأمين العام ونائبة الأمين العـام ونائـب رئيـسة الجمعيـة العامة وممثل لجنة بناء السلام دلالـة واضـحة علـى الأهميـة الـتي تعلقها منظمتنا العالمية على الدور الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يؤديه في منع نشوب الصراعات وحلها، وخاصة في أفريقيا.

وقد أدى استمرار الصراعات في أفريقيا إلى مـشاكل خطـيرة ومعقـدة، منـها التـدفق الجمـاعي للاجـئين والمـشردين داخليا وانتشار الأمراض المعدية وانتشار الأسلحة والمخـدرات وتـدمير الهياكـل الأساسـية الجوهريـة وتخريـب الـنظم الإيكولوجية والبيئة. ومن الضروري أن يدرك المجتمـع الـدولي بصفة عامـة أن اسـتقرار أفريقيـا وازدهارهـا أمـر يهـم البـشرية جمعاء، وأن تنميتها والنهوض بأحوالها يتطلبـان مـن الأفـريقيين أنفـسهم ومـن شـركائهم علـى الـصعيدين الثنـائي والمتعـدد الأطراف اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفيما يتعلق بمنع نـشوب الـصراعات في أفريقيـا، مـن الـضروري أن يُكفـل اتـساق الآليـات القائمـة وفعاليـة عملـها. ومـن الأطـر الملائمـة للتعـاون علـى تحديـد عوامـل زعزعـة الاسـتقرار تمهيـدا لإعـادة بنـاء الثقـة الدائمـة علـى الـصعيد الإقليمي، على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحـدة الاستـشارية الدائمـة المعنيـة بمسائل الأمـن في وسـط أفريقيـا، الـتي تعقـد اجتماعهـا الـوزاري الـسادس والعـشرين في الكـاميرون في الأسبوع المقبل.

وفيمـا يتعلـق ببنـاء الـسلام، تـشمل المبـادرات العمليـة ذات الـصلة عـادة بـرامج نـزع الـسلاح والتـسريح وإعـادة الإدمـاج، وتعزيـز المؤسـسات الـسياسية والقـضائية المحليـة، والجهـود المبذولـة لتعزيـز المـصالحة بـين الـسكان، وإصـلاح القطـاع الأمـني، واحتـرام حقـوق الإنـسان وإقـرار سيادة القانون.

ونـثني علـى مكتـب المستـشار الخـاص للأمـين العـام لشؤون أفريقيا لتيسيره عقد مؤتمر الأمـم المتحـدة الثـاني المعـني بـترع الـسلاح والتـسريح وإعـادة الإدمـاج والاسـتقرار في أفريقيـا، الـذي عُقـد في كينـشاسا في الفتـرة مـن ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وكان الاجتماع موفقا من حيث نوعيـة المناقـشات ومـستوى المـشاركة وأهميـة التوصـيات المقدمة. وأود لذلك أن أشدد على أهمية هـذه المؤتمرات، وأن أدعـو إلـى إدراج التوصيـات الـصادرة عـن هـذا المؤتمر

ضمن استراتيجيات بناء السلام للمجتمعات الخارجة من صراعات.

وثمة دور رئيسي في منع نشوب الصراعات وحلها تؤديه العدالة في فترات الانتقال، التي يتمثل الهدف منها في توفير الشعور بالعدل لجميع المواطنين وتحقيق أو تجديد الثقة المدنية والتوفيق بين الشعوب والمجتمعات.

وقد تأكد أن من العوامل المساهمة في نشوب الصراعات الجريمة المنظمة، سواء ذات الطابع الوطني أو العابر للحدود الوطنية، وزيادة قوة وأعداد الأسلحة قانونية وغير قانونية، فضلا عن مستوى توافرها.

وفي مواجهة عجز السلطات القضائية الوطنية عن مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في إعادة إقرار العدل في المجتمعات الخارجة من صراعات، لا يكفي الاعتماد على لجان الحقيقة والمصالحة وحدها. ويجب علينا أن ننظر كذلك في الاستعانة بآليات المقاضاة لمعاقبة مقترفي الجرائم الخطيرة، دون إغفال مسألة تقديم التعويضات لضحايا تلك الجرائم. وهذا هو الدور الذي تقوم به حاليا المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على دور هذه المحكمة في منع نشوب الصراعات وتوطيد دعائم السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ومن المهم أن تكون للعدالة الأسبقية على كل من السياسة والدبلوماسية في مرحلة معينة من عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أجدد نداءنا من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أُزهقت فيها أرواح الملايين من الأبرياء في أعقاب انتهاكات السلام. ومن شأن هيئة من هذا القبيل أن تسهم كذلك في تجنب حالات بشعة كالحالة السائدة في بلدي اليوم، حيث المتحاورون الرئيسيون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ثم مع الأمم المتحدة، لا يزيدون عن كونهم عتاة المجرمين والجنرالات الغادرين وأمراء الحرب.

أما فيما يتعلق بتقديم الحلول، فأود أن أحث على التصديق على الصكوك القانونية والصكوك الأخرى المرتبطة بها، من قبيل ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والانضمام إليها على وجه السرعة.

وينبغي أيضا أن نشدد على ضرورة إدماج المجتمع المدني في عمليات حل الصراعات في أفريقيا، بالنظر إلى أن الأدوات المستخدمة تقليديا لإدارة الأزمات قد فقدت جدواها إلى حد كبير في القارة.

وإذا تجاوزنا تلك الاعتبارات، فعلاوة على اعتماد وتنفيذ السياسات الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي، يُعد الحد من الفقر وتحسين الحوكمة والتعليم أفضل الاستثمارات التي يمكننا القيام بها لتحقيق السلام في أفريقيا والعالم، سواء اليوم أو في المستقبل، وأكثرها أمانا. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من غرس السلام كمثل أعلى في النظام التعليمي، ولا سيما بالنسبة للشباب. فمن المهم أن نجعلهم يدركون أهمية قيمتي التسامح والتنوع، فضلا عن تعليمهم فضائل القيم الأخلاقية المبنية على التراث التقليدي، مع تزويدهم طوال الوقت بفرصة الاطلاع على العالم ليتاح لهم أيضا الإلمام ببعض القيم العالمية.

ولكي نضمن التنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها، تتمثل إحدى الخطوات الهامة في تعزيز قدرات الأمين العام في مجال الوساطة وجهود المساعي الحميدة، وفقا لقرار مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الذي أنشأ وحدة لدعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز مكتب دعم بناء السلام بإحداث زيادة كبيرة في أعمال صندوق بناء السلام.

ويمكننا النظر أيضا في وضع نظام يكفل للمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، التمتع بتمويل ثابت وطويل الأجل لعملياتها الخاصة بحفظ السلام. ويمكن الاضطلاع بمبادرات من هذا القبيل بتعزيز التعاون في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، وذلك على سبيل المثال من خلال آليات الشراكة القائمة بين أجهزة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذا التبادل الجيد التوقيت للآراء. ونرجو مخلصين أن تعيننا مداولات اليوم على أن نلم بالتقدم المحرز حتى الآن وأن نقيّمه بشكل أفضل.

ورغم أن جمهورية كرواتيا قد أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلع المجلس على بعض خواطرنا بشأن موضوع اليوم.

تدرك كرواتيا المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نرى أن منع نشوب الصراعات أحد الواجبات الأساسية التي كُلف المجلس بالاضطلاع بها نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ورغم ذلك، لدينا اعتقاد راسخ بأن منع نشوب الصراعات يتجاوز بكثير أعضاء مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، فإن جميع الدول الأعضاء، على قدر ما لديها من معارف وقدرات، تتحمل مسؤولية عن التصدي للأسباب الجذرية للصراع، على أمل منع نشوبه.

ولكن الأمر الذي يجعل مهمة منع نشوب الصراعات على هذه الدرجة من الصعوبة هو أننا لا نملك نظاما مكرسا من شأنه أن ”يقوم بالمطلوب“ إن جاز لنا أن نقول ذلك. فما لدينا يتمثل في مبادرات ومحافل وهيئات قيّمة مختلفة، كلها في حاجة إلى الأخذ بنهج شامل لتبسيط أنشطتها وتحقيق الاتساق فيها.

وبقراءة قائمة الأسباب الرئيسية للصراع في أفريقيا، بدءا بالفقر المتوطن ونقص التنمية الواسع الانتشار، وفي بعض الحالات المؤسسات الحكومية غير الديمقراطية أو الضعيفة أو غير الموجودة والتمييز السياسي والاقتصادي، يدرك المرء أنه لا يمكن لهيئة وحيدة تابعة للأمم المتحدة وحدها أن تؤدي العمل المطلوب. فمعظم المسائل التي أشرت إليها من فوري تندرج في إطار اختصاصات هيئات ومنظمات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. لذلك، فإن المنطق الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة يؤمن بأن النجاح في منع نشوب الصراعات لا يتحقق إلا عن طريق التعاون الشديد والتنسيق الفعال.

ومنذ تبوأت كرواتيا رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حين أُنشئت الأفرقة الاستشارية المخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، وكرواتيا تدعم النهوض بالتنسيق بين الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع لجنة بناء السلام، بوصفها جهازا استشاريا جديدا. وعلى غرار ذلك، ما برحنا نؤيد إدراج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الهامة الأخرى التي سبق لها التعامل بنجاح مع الأزمات المحلية في إطار هذا التنسيق.

وفيما يتعلق بالمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية ودورها في أفريقيا، لدينا الآليات اللازمة لمواجهة التحديات الأمنية، قديمها وحديثها. وتكمن المشكلة في الطابع الفريد لكل من هذه الآليات. ومع ذلك، يبرز الآن اتجاه واضح نحو

إضفاء الصبغة المؤسسية والرسمية على هذه الآليات. وتمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نموذجا جيدا لهذه العملية من خلال تدخلها في ليبريا وسيراليون في التسعينات من القرن الماضي. وتعاون الأمم المتحدة مع مثل هذه الجهات الإقليمية ومع المنظمات الأشمل مثل الاتحاد الأفريقي لا شك سيعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية.

واسمحوا لي أيضا أن أشير هنا إلى أن بلدا صغير الحجم مثل كرواتيا، يملك للأسف تجربة ثرية في مجال الصراعات، يمكنه المساهمة بشكل بناء ومفيد في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وتسويتها. وحتى الآن، تتم الاستفادة من خبرتنا في مجال الأوضاع التي تعقب الصراع من خلال مساهمتنا في ١٤ بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جميع بقاع العالم ومن خلال عملنا في لجنة بناء السلام.

وثمة درسان طالما أشرنا إليهما وهما: أولا، أنه لا وجود لنهج من طراز "المقاس الواحد الذي يلائم الجميع" وأن أية محاولة لاتباع نهج كهذا سوف تقود حتما إلى الفشل؛ وثانيهما ضرورة التعمق في دراسة الأسباب الجذرية لأي حالة صراع لأن ذلك يجنبنا الحلول السهلة التي تتجاهل التناقضات الأساسية في المجتمع وهي تناقضات تساعد على تقيح الجرح. هذا أمر بالغ الأهمية قبل وبعد نشوب الصراع أو الأزمة على حد سواء، فإذا كان قبل الصراع أصبح عاملا في تفاديه وإذا كان بعده كان سببا لعلاج الجرح.

ونحن جميعا متفقون، كما علمتنا التجربة، أنه من الأسهل معالجة الأزمات في مراحلها المبكرة. ومن هنا تنبع الأهمية البالغة لإتباع نهج يتضمن نظام إنذار مبكر بحيث يتسنى التكهن بالأزمات المحتملة قبل وقوعها. كما نعتقد أن التعرف المبكر على المشكلات التي تواجه البلدان والتصدي لها يشكلان عاملا إيجابيا في عملية التنمية في تلك البلدان لاحقا. وللأسف، كلنا يعلم مغبة تجاهل العلامات المبكرة على المدى البعيد. ومن هذا المنظور نتفهم جيدا الأهمية التي يكتسيها عامل الزمن وسرعة التحرك بالنسبة لتلك البلدان، لا سيما الأفريقية منها، التي كانت ولا تزال مدرجة في جدول أعمال المجلس كما كان عليه حال كرواتيا في التسعينات من القرن الماضي.

ختاما، أرجو أن أعرب عن أملي في أن تتاح لنا الفرصة، وأن نعزم على استغلالها، لتبادل الدروس المستقاة بحيث نكون في موقع المبادرة لا مجرد رد الفعل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل هندوراس.

السيد روميرو – مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد هندوراس أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة حول أمر يهمنا جميعا.

إن مجلس الأمن، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو المسؤول الرئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن هذه المواضيع تستحوذ على اهتمامنا نحن بلدان أمريكا اللاتينية نظرا لتجاربنا أيضا في مجال الصراعات وطموحاتنا لتحقيق سلام دائم ومستدام في جميع أنحاء العالم.

إننا نقدر للأمين العام السيد بان كي – مون على حضوره هذا الصباح وكذلك نائبة الأمين العام السيدة آشا – روز ميقيرو. كما نشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما زميلانا السيد ليو ميروريس بالنيابة عن رئاسة الجمعية العامة، والسيد ليسلي كوجو كريستشين، الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. إن وجودهم هنا يظهر الاهتمام والدعم اللذين تحظى بهما مبادرات من هذا القبيل.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/60/891) فإن منع نشوب الصراعات، وهو في الأساس مسؤولية الحكومات الوطنية، يشكل واحدا من الالتزامات الرئيسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، تحققت إنجازات كبرى في مجال الأنشطة المعيارية وعلى الجبهتين السياسية والمؤسسية. ومع ذلك، كما ذكرنا مرارا، لا تزال الهوة بين القول والفعل موجودة بل تزداد اتساعا في أحيان كثيرة وهو أمر غير مستساغ.

نتفق جميعا على أن منع نشوب الصراعات هو إحدى دعامات عملية حفظ السلام، كما نتفق جميعا على أن انعدام العدالة هو أحد العوامل الرئيسية وراء اندلاع هذه الصراعات أيا كان موقعها في العالم. وانتشار الأسلحة الصغيرة والاستغلال غير الحكيم للموارد الطبيعية وانعدام المساواة بين الجنسين بشكل عادل وملائم وتجاهل الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان والحرمان من التعليم والانعدام المريع للوعي بقيمة الحياة الإنسانية، كل هذه عوامل تشكل ضربات قاصمة لوحدة عالمنا الذي يزداد انفصاما بقدر ما يشهد من انفتاح. هذا علاوة على الآلاف من وجوه الأطفال الصغار الذين فارقت الابتسامة شفاههم وأحبطت آمالهم من جراء أصوات المدافع الرشاشة أو استبدلت كتبهم المدرسية بأسلحة تثقل كاهلهم.

لهذا نرى أن مناقشتنا اليوم تتيح لنا فرصة طيبة للتفكير العميق في مسؤولياتنا داخل هذه المنظمة الدولية وتعيننا على تحليل تجاربنا السابقة واستحداث نُهُج جديدة كتلك التي اقترحها العديد من الوفود اليوم وهي تبشر خيرا بمبادرات مبتكرة بغية إيجاد حلول آجلة في ظل الظروف الراهنة. وتلح الحاجة الآن إلى إيجاد الآليات وتحفيز روح الإبداع والإرادة السياسية التي من شأنها، على المدى القريب، أن تقود خطى القارات كافة نحو الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ونشيد بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي وكذلك بمذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها. وكما أشرنا في مطلع بياني، وكذلك كما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في أديس أبابا، فإن صون السلام والأمن الدوليين هو في المقام الأول مسؤولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالمثل، شجع رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا بنيويورك، وذلك في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي، مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات والوساطة لإنهائها بمساعدة من الأمم المتحدة وأيدوا تلك المبادرات.

وأخلص مما سلف إلى أن هندوراس ووفدها يعتقدان أن منع نشوب الصراعات أمر حيوي في كل بقاع العالم، ونحن نؤيد كل حل سلمي للتراعات الدولية وما يقتضيه ذلك من التزام إجباري بالأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية. نحن نؤمن بإرادة المنع، ونعتقد بأنه ينبغي أن يكون هناك إطار لضمانات وطنية ودولية والتزام قانوني بها، وإذا أوجدنا ذلك سنحرز تقدما في التأسيس الحقيقي لمهمة تحقيق السلام والتفاهم العالمي.

وفي الختام، نود باسم بلادي أن نقول إننا نأمل أن نرى إنشاء آلية ملائمة لمنع نشوب الصراعات الدولية.

لقد كانت مناقشة اليوم مبادرة هامة للتركيز على الأشقاء في أفريقيا، ونحن واثقون بأنه على المدى القصير، وبالإصرار السياسي، ستكلل بعمليات ناجحة لتحقيق الاستقرار وإحلال السلام.

اليوم ينبغي أن يكون نموذجا للتأمل العميق والتفكير الملي في آلاف الصراعات التي يمكن أن تظهر في أي ركن من المعمورة. فلا توجد منطقة معصومة من ذلك.

وطالما استمرت حالات التفاوت والظلم الجسيمة، وقبل كل شيء إنكار قيمة حياة الإنسان، سيبقى خطر

الصراع قائما. لذلك يجب علينا جميعا أن نقبل الالتزام الصارم الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الالتزام بأن ”نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ...“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لإدارتكم بكفاءة لأعمال المجلس في شهر آب/أغسطس الحالي، وأشيد بسلفكم، السفير وانغ غوانغيا ممثل الصين، لرئاسته الممتازة للمجلس في تموز/يوليه.

كما يود وفد بلادي أن يشيد بكم، سيدي الرئيس، لقيامكم بهذه المبادرة الإيجابية بتنظيم هذه المناقشة ولاختياركم الحكيم لهذا الموضوع. إن مشكلة منع نشوب الصراعات وتسويتها والدور المنتظر من مجلس الأمن في ذلك المجال جديرة بالبحث في جميع أبعادها.

رقم واحد مذكور في الوثيقة المتعلقة بصلاحيات هذه المناقشة (S/2007/496) – والتي تكرمتم بإعدادها لنا، سيدي الرئيس – فيما يتعلق بالتكاليف المتزايدة باطراد لعمليات حفظ السلام يوضح مدى الأهمية وضع المجتمع الدولي لإستراتيجية حقيقية من أجل منع نشوب الصراعات تتجاوز كشف أعراض الأزمات لتشمل – وهنا سيكون دور ومسؤولية المجلس أمرين أساسيين – الصراعات غير المحسومة مثل الصحراء الغربية وغيرها من الصراعات. وينبغي للمجلس، في هذا الصدد، أن يتأمل في نموذج أزمة الصومال وأن يستخلص منها العبر، وأن ينخرط تماما في البحث عن حلول عادلة ودائمة، على النحو المطلوب في الميثاق.

وبعبارة أخرى، نحن نتوقع من هذه المناقشة، ومن القرار الذي سينبثق عنها إذا لم تتوصل إلى خطة عمل، إرادة سياسية تمثل خروجا عن التردد الذي ساد في الماضي والذي كان ولا يزال يكلف المجتمع الدولي الكثير.

في الحقيقة، معيار التكلفة ليس بالتأكيد هو الأكثر تأثيرا عندما نقيم الآثار المدمرة للصراعات. ففي الواقع، تكمن المعادلة الحقيقية في عدد من البلدان التي دمرتها الصراعات في ملايين الأرواح المفقودة وفي المعاناة التي حلت على السكان المدنيين، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفا، بسبب أزمة لم نعرف كيف نوقفها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، أو لم نتمكن من ذلك، أو حتى أحيانا لم نشأ أن نفعل ذلك.

مرة أخرى، المسألة ليست مسألة مزيد من الاستثمار في تحليلات وفي عناصر لإستراتيجية لم تُوضع بعد، رغم الأهمية البالغة لهذه النواحي. فلا يمكننا أن ننكر أنه إلى جانب الأسباب الشائعة لكل حالة صراع ديناميكيتها المعقدة والخاصة بها. ولكنه صحيح أيضا بنفس القدر أن الأمم المتحدة ما فتئت منذ ما يقرب من عقدين تدرس ظاهرة الصراعات من خلال تحليل أسبابها واقتراح وسائل منع نشوبها وتسويتها.

وفي الواقع، منذ نشر برنامج للسلم (S/24111) في عام ١٩٩٢، أثرت تقارير ودراسات أخرى معرفتنا الجماعية عن الصراعات وبالتالي ساعدت في وضع نهج ملائمة لمنع نشوب الصراعات. تقارير الأمين العام – وآخرهما يتعلقان، على التوالي، بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا، وبإمكانيات وتحديات الشراكة في مجال الأمن على نطاق إقليمي وعالمي – تتضمن تحليلات ومقترحات هامة لا تحتاج سوى التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات للأسف لم تُنفذ بالكامل. فالقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) - الذي كان للجزائر شرف الاشتراك في تقديمه مع بنن وتنزانيا، اللذين كانا آنذاك عضوين في المجلس - يقترح برنامج عمل وعناصر لإستراتيجية مترابطة وشاملة لمنع نشوب الصراعات، خاصة في أفريقيا. ولقد حدد شروط شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، وبين تلك الشراكة والشركاء الدوليين والإقليميين، دون إغفال دور ومساهمة المجتمع المدني.

المسألة مسألة تحقيق أهداف هذا القرار وتعزيزه، إذا اقتضى الأمر، من خلال الاعتماد على أفكار جديدة، خاصة حين تشمل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجالات المنع من خلال مساعدته على تحسين نظامه للإنذار المبكر، وجمع المعلومات وتحليلها، والوساطة. وإحدى الطرق التي قد تساعدنا على التقدم في ذلك هي إنشاء آلية للاستعراض الدوري لهذا القرار، مثل ما تم فعله لقرارات المجلس المتعلقة بالمرأة والطفل وحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.

من وجهة نظرنا، لكي تكون أية استراتيجية لمنع نشوب الصراعات فعالة، يجب أن تقوم على محورين رئيسيين على الأقل. المحور الأول يتعلق بتنسيق الجهود لضمان إمكانية نجاح العمل الرصين المبذول في الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة في حالة الصراعات وهي في طور النشوء. ومن خلال مسؤوليات الأمين العام، عليه بطبيعة الحال أن يعمل على تنفيذ هذه المهمة. ويجب أيضا أن يسود هذا التنسيق عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع.

ويتعلق المحور الثاني بتعبئة الموارد، لبناء قدرات الأطراف الفاعلة الإقليمية ومن أجل التنمية على حد سواء. وفي الواقع ، يجب علينا أن نعيد وضع التنمية في مركز أية استراتيجية لمنع نشوب الصراعات.

في الختام، أود أن أقول إن الجزائر راضية عن الإرادة التي أعرب عنها الأمين العام هذا الصباح لجعل تسوية الصراعات في دارفور والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصحراء الغربية واحدة من أولويات ولايته وعزمه على تنفيذ سلسلة من التدابير لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد جمهورية الكونغو على القيام بمبادرة تنظيم هذه المناقشة بشأن دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وتسويتها، لا سيما في أفريقيا. إن الأوضاع في دارفور والصومال ما زالت حرجة، وفي حالات كثيرة يمثل توطيد السلم بعد انتهاء الصراع تحديا. لذلك تأتي مناقشة اليوم في أنسب وقت لها.

وأود اليوم أن أتطرق إلى ثلاث مسائل، وهي دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وتسويتها، والعلاقات مع الاتحاد الأفريقي، والجهود التي تبذلها الحكومة اليابانية في هذا المجال.

نحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل تجاه منع نشوب الصراعات - نهج يتناول المشكلة ليس من المنظورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضا عناصر من قبيل حكم القانون والأنشطة الإنسانية. ونظرا للأطراف الفاعلة الكثيرة المعنية، من الضروري تنسيق الأعمال التي تقوم بها تلك الأطراف بغية ضمان اتساق الجهد الشامل.

ولقد دأب مجلس الأمن على عقد مناقشات موضوعية ينصب تركيزها على العناصر المختلفة التي يمكن أن تتسبب بإشعال الصراعات: على سبيل المثال الأسلحة

الصغيرة والأمن الغذائي وتغير المناخ والطاقة والموارد الطبيعية. ونحن نرحب بهذه المناقشات ونرى أن من الأهمية بمكان محاولة ترجمة نتائجها إلى أعمال ملموسة.

وبغية التوصل إلى وسائل أكثر فعالية لمنع منع نشوب الصراعات، ينبغي أن يقيم مجلس الأمن المزيد من العلاقات التعاونية مع المنظمات ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يعزز المجلس علاقاته مع لجنة بناء السلام، إحدى هيئاته الفرعية، التي تؤدي دورا هاما في توطيد السلام وبناء الدول. وليس ثمة مجال لذلك أكثر أهمية من مجال منع تكرار الصراع في بلد أُنهي فيه الصراع في نهاية المطاف. وبصفة خاصة، ينبغي أن يحيل المجلس إلى اللجنة مهمة متابعة المشاكل المتصلة بتوطيد السلام التي جرت مناقشتها في المناقشة الموضوعية بشأن هذا الموضوع. وعلى الأخص، يمكن أن يطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم رأيا استشاريا ذي منحى عملي بشأن سبل تعزيز التعاون بين المنظمات والأنشطة في مجال منع نشوب الصراعات.

وفي مجال منع نشوب الصراعات المسلحة والوساطة في أفريقيا، نجد أن الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي ومنظمات دون إقليمية آخذة في التنامي، ونثني عليها لما تبذله من جهود. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لهذه الأعمال التي تدل على الملكية الإقليمية. أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة والدور الذي ينبغي أن تؤديه، فالمهم أن تعمل وحدة دعم الوساطة التي أُنشئت في إدارة الشؤون السياسية على زيادة تعزيز شراكتها مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن يؤدي وسيط الأمم المتحدة دورا لتوحيد الجهود التي تبذلها شتى الأطراف الفاعلة في مجال الوساطة.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة الآن بالفعل لتطوير مشاريع تعاونية ملموسة مع لجنة الاتحاد الأفريقي وفقا لإطار عمل الاتحاد الأفريقي في سياق برنامج بناء القدرة ومدته ١٠ سنوات. وفي مجال منع نشوب الصراعات والوساطة، من الأهمية بمكان أيضا تعزيز التعاون بين المنظمتين، وذلك بتوخي العناية في بحث أي نوع من القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمات إقليمية، فأرى أن الملكية الحقيقية ليست ممكنة إلا عندما تكون المنظمة قادرة على استدامة أنشطتها بمفردها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية. وبالفعل، بذلت مجموعة الثمانية وهيئات أخرى جهودا كهذه، ولكن الأمل معقود على أن نرى في المستقبل المزيد من تبادل المعلومات بين المنظمات الإقليمية والمزيد من الاتصالات المتعلقة بالخبرات والدروس التي تكتسبها البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة.

وعندما يتعلق الأمر بالدعم المالي لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمات إقليمية، ينبغي، من حيث المبدأ، أن تكون كل منظمة مسؤولة عن تكاليفها. وفي الحالات التي تبحث الأمم المتحدة في إمكانية تقديم دعم مالي، ينبغي أن ينظر المجلس في مسألة استصواب تقديم الدعم وطريقة تقديمه على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة ما إذا كان ذلك الدعم متسقا مع المبادئ الناظمة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومتسقا أيضا مع اتخاذ خطوات من أجل الحصول على آراء الدول الرئيسية غير الأعضاء في المجلس – وبخاصة كبار المساهمين بالأموال، عندما يتصل الموضوع بالدعم المالي – كي يتسنى ضمان الشفافية.

ولقد دأبت اليابان دائما على محاولة تفهم الأسباب الجذرية للصراعات. وبغية تحرير الناس من الخوف والفقر، والمساعدة في إيجاد مجتمع يتمكن الناس فيه من العيش

بكرامة، قدمنا مساهمات مالية من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق بناء السلام. ودأبت اليابان أيضا على العمل من أجل تعزيز الدراية بأهمية توطيد السلام من خلال مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية؛ وتحقيقا لهذه الغاية، تقدم اليابان مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجالات من قبيل جمع الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتصدي لمشكلة الألغام الأرضية، فضلا عن إعادة الإدماج من خلال تنمية مجتمعية تستند إلى مبدأ الأمن البشري. وإضافة إلى ذلك، نقدم دعما كبيرا للاتحاد الأفريقي ولمنظمات دون إقليمية في أفريقيا في مجال بناء القدرات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونزمع مواصلة تقديم تلك المساعدات.

وتتولى اليابان رئاسة لجنة بناء السلام منذ حزيران/يونيه من هذا العام، وسوف تصبح دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر. وبهاتين الصفتين، وللأسباب التي أوجزهما، عقدنا العزم على تناول مسألة منع نشوب الصراعات وحسمها بطريقة أكثر نشاطا. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تستضيف اليابان، في شهر نيسان/أبريل من العام القادم، اجتماع وزراء التنمية في مجموعة الثمانية، وفي شهر أيار/مايو مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بشأن التنمية الأفريقية، وفي شهر تموز/يوليه مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية في هوكايدو طوياكو. ونزمع أن نواصل في هذه المنتديات وفي غيرها التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا كأمر يتسم بأهمية جوهرية للمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد إهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة عن موضوع ”حفظ السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وحسمها، ولا سيما في أفريقيا“. وأثني بصفة خاصة على الأمين العام على البيان الاستهلالي الهام الذي ألقاه في هذا الصباح، والذي يدل على اهتمامه الكبير بهذا الموضوع، واهتمامه خصوصا بقارتنا أفريقيا.

إن منع نشوب الصراعات جانب هام من ولاية مجلس الأمن المنبثقة من الفصل السادس من الميثاق، وعلى وجه أكثر تحديدا المادة الرابعة والثلاثين منه. لقد بذل المجلس جهودا كثيرة لمواجهة التحديات المحددة. وتستند شتى المبادرات إلى المبادئ العشرة لمنع نشوب الصراعات، والواردة في أول تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع (S/2001/574)، المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، التي أضيف إليها المعايير التي حددت مؤخرا من أجل ممارسة المجتمع الدولي لمسؤولية الحماية.

وترمي التدابير التي اتخذها مجلس الأمن إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: منع إعادة ظهور الصراعات التي ينشد حسمها. ويستند إنشاء لجنة بناء السلام، إضافة إلى الجمعية العامة، أيضا إلى نفس الحافز. وجهوده المبذولة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على تعزيز حكم القانون وتحقيق الإعمار والتنمية المستدامة جديرة بالثناء.

إن الهدف من اتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) – الذي أشار إليه زميلي الجزائري لتوه – في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يرمي في المقام الأول إلى تعزيز قدرة المجلس على اتخاذ تدابير فعالة لمنع الدول الضعيفة التي تواجه صعوبات من الانتكاس في صراع مسلح، وذلك بمساعدتها على عكس الاتجاهات السلبية، بدعم من المجتمع الدولي، وعلى التوصل مرة أخرى إلى تحقيق الاستقرار المرجو. إن الحاجة إلى إجراءات أكثر فعالية في هذا

الميدان يدعمها توافق الآراء الناتج عن الوعي بالخطر الذي ينطوي عليه فشل الدولة في بلد ضعيف. وهذا الخطر يهدد أمننا الجماعي. ومن بين الأدوات الهامة التي يلقي القرار عليها الضوء في هذا الشأن، التقارير الدورية والتقارير الموضوعية التي يقدمها الأمين العام، عملا بالمادة التاسعة والتسعين من الميثاق التي تدعو الأمين العام إلى أن يقدم تقارير إلى المجلس عن المناطق التي توجد فيها مخاطر نشوب الصراعات.

ويُقصد من هذه التقارير تمكين المجلس من تحديد الحالات التي تتطلب تدابير المنع العملية، وهي على سبيل المثال تتخذ شكل نشر الوعي والبعثات السياسية أو بعثات الوساطة، والانتشار الوقائي للقوات حيثما توجد مخاطر بنشوب أعمال عنف خطيرة. وتمثل وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، من وجهة نظرنا، هيكلا جنينيا يجب تطويره من جانب الأمانة العامة لكي يُزود مجلس الأمن بالمعلومات التي يحتاج إليها من أجل الاضطلاع بكامل مسؤولياته في مجال منع نشوب الصراعات. وينبغي تزويد الوحدة على مستوى المركز بالموارد البشرية الكافية لتحقيق الأداء المنشود. وينبغي أن تكون مدعومة بوحدات فرعية تُنشر في المناطق المعنية وفي البلدان المستهدفة.

وبالتالي، فإن المكاتب دون الإقليمية، مثل المكتب الذي مقره في داكار، ينبغي أن تُنشأ في جميع البؤر الخطرة. وبالمثل، ينبغي النظر في إيجاد تعاون أوثق مع آليات إنذار مبكر وآليات إقليمية لمنع نشوب الصراعات من أجل توفير تقاسم أكثر فعالية للمعلومات ولترشيد استخدامها بشكل أفضل.

وفضلا عن ذلك، هناك عملية التقييم الاستراتيجي لأخطار نشوب الصراع، حيث أن الأمين العام مدعو إلى مساعدة البلدان التي تتعرض للمخاطر في تنفيذ ووضع التدابير المتفق بشأنها على هذا الأساس. وتشكل هذه الأدوات إطارا رئيسيا لتحقيق الاتساق في الإجراءات على مستوى العمليات من جانب الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وكذلك الدول وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها.

ويجب علينا أن نجري دراسة معمقة للمسألة في إطار الحلقة الدراسية لمجلس الأمن حول استراتيجية منع نشوب الصراعات التي أُعلن عن انعقادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وسيمكّننا ذلك من العثور على أفضل وسيلة لتعزيز التنسيق المنظم وإيجاد التآزر بين الإجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال منع نشوب الصراعات. وفي ذلك السياق، يمكننا تحديد وجهة نظر مشتركة تلبي متطلبات العقلانية والاتساق اللذين يشكلان ركيزة، من بين أمور أخرى، للإجراءات المتخذة للتصدي لجذور الأزمات في البلدان المعنية. ونحن نكرر تأكيد اهتمام بنن الكبير بمنتدى منع نشوب الصراعات الذي اقترحه الأمين العام، والذي سيتيح الفرصة لجمع الأطراف الفاعلة في مجال منع الصراع في اجتماع يعقد بصفة منتظمة.

والتنسيق أساسي أيضا من أجل تعزيز فعالية تدابير المنع المنهجية في التصدي لعوامل خارجية قد تسهم في نشوب الصراعات، مثل الاتجار غير القانوني بالأسلحة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاتجار بكل أنواعه وغسل الأموال. وسيوفر ذلك صلاحيات أوسع للشرعية الدولية، ومشاركة أكبر من جانب المحكمة الجنائية الدولية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وفي ذلك الصدد، ينبغي التأكيد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وهيئات منع نشوب الصراعات الإقليمية. فالمبادرات الحازمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أوائل التسعينات لمواجهة الصراعات في

غـرب أفريقيـا أدت إلى اتخـاذ إجـراءات مـشابهة في منـاطق أخـرى ومهـدت لإنـشاء هيكـل للـسلام والأمـن لكـل القـارة الأفريقية داخل الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يقـوم التعـاون مـع الاتحاد الأفريقي ومجموعاته دون الإقليمية على التنفيـذ الـدقيق للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينص القـرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) على إجراءات هذا التنفيذ.

ومن الجلي أن منظومة الأمم المتحدة في مجـال تـشغيل عمليـات حفـظ الـسلام ظلـت حـتى عهـد قريـب تـستخدم مـشاركة المنظمـات الإقليميـة بـصورة هامـشية. وقـد حـان الوقت لإجراء التغييرات اللازمة التي تمكّن المنظمات الإقليمية من القيام بدورها الكامل في نظام الأمن الجماعي الذي أنـشأه الميثاق، سواء فيما يتعلق بمبـدأ عمليـات الـسلام أو بتخـصيص الموارد ذات الصلة. ويجـدر بنـا أن نرحـب ببـرامج الـدعم الـتي نُفذت لبناء قدرات الاتحـاد الأفريقـي في هـذا المجـال، وكـذلك بقرار عقد اجتمـاع سـنوي بـين مجلـس الأمـن ومجلـس الـسلام والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي، وأن نرحـب أيـضا بإرسـاء ممارسـة تعـيين الممثـل الخـاص المـشترك في البلـدان الـتي تـشهد أزمـات أو في حـالات مـا بعـد الـصراع، كمـا حـدث في دارفور، حيث تم تعيين وزير خارجية الكونغـو الـسابق لإدارة العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتمثـل النقطـة الأخـيرة الـتي أردت مناقـشتها تحـديا حقيقيـا لمقومـات استمرار هيكـل الـسلام والأمـن في الاتحـاد الأفريقي. وتتعلق المشكلة بالتنسيق بين الآليات دون الإقليميـة لمنـع نـشوب الـصراعات. وفي ذلـك الـصدد، يحتـاج الاتحـاد الأفريقـي إلى ضـمان وجـود الوسـائل لممارسـة دوره بالنـسبة للآليات دون الإقليمية من أجل كفالة الاتساق في نظر مجلس الأمـن علـى مـستوى العمليـات. وتـستحق هـذه المـسألة، كـذلك، دراسـة معمقـة لتحديـد الطرائـق العمليـة لتحقيـق التنسيق المنشود.

إننا نحث الأمين العـام علـى أن ينظـر - بالتعـاون مـع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي - في وسائل توجيه إجـراءات الـدول الأعـضاء وعلـى كفالـة أن تـتمكن الأمـم المتحـدة مـن تحقيـق ذلـك المستوى مـن الفعاليـة الـذي يرقـى إلى مـستوى الرهان القائم على منع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمـة الآن لممثـل جمهورية تترانيا المتحدة.

الـسيد ماهيغـا (جمهوريـة تترانيـا المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أهنـئكم سـيدي علـى انتخـابكم رئيـسا لمجلس الأمن خلال هذا الـشهر، وأن أتقـدم بالتـهاني أيـضا إلى الصين على قيادتها الناجحة لهذه الهيئة خـلال الـشهر الماضـي. ويود وفد بلدي أن يشكر وفد جمهورية الكونغـو علـى تنظـيم هذه المناقشة المفتوحة لموضوع له أهمية خاصة بالنسبة لنا.

إن المـسؤولية الرئيـسية لمجلـس الأمـن ليـست صـون السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا تعزيز الـسلام الـذي يسعى إلى صونه. وتعزيـز إرسـاء الـسلام يـستدعي في جـوهره منع ظروف وأسباب نشوب الصراعات. وبالمقارنـة مـع تعـدد المبادرات والجهود لحل الـصراعات مـن جانـب الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة، فـإن مبـادرات منـع نـشوب الـصراعات خـلال الأعـوام الـستين الماضـية كانـت قليلـة ومتباعـدة نـسبيا. وقد كان هنـاك تركيـز علـى حـل الـصراعات، بـدون أن يكـون هنـاك تركيـز مماثـل علـى منـع نـشوب الـصراعات. ولـذلك، ظلت استراتيجيات حل الصراع غير متطورة.

ولقد أنشأ مؤتمر القمة العالمي لعـام ٢٠٠٥ لجنـة بنـاء الـسلام الـتي تـسعى إلى منـع العـودة إلى الـصراع في حـالات مـا بعـد الـصراع. هـذا شـيء محبـذ وضـروري في ظـل عـودة العديـد مـن الـصراعات بعـد بعثـات لحفـظ الـسلام ناجحـة ومكلفـة. وبنـاء الـسلام هـو منـع نـشوب الـصراعات في المقـام الثـاني. وينبغـي لنـا، في المقـام الأول، أن نـولي اهتمامـا مماثلا

بالقدر نفسه لمنع نشوب الصراعات، وذلك لاحتواء حالات الصراع المتأججة بحيث لا تصل إلى حد الانفجار والتحول إلى صراعات عنيفة وخطيرة.

ولربما قد حان الوقت لمجلس الأمن والأمين العام للشروع في مبادرة مماثلة للجنة بناء السلام تكرس تماما لوضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات بالشراكة مع المنظمات الإقليمية. وهناك أصلا العديد من المبادرات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تهدف إلى منع نشوب الصراعات، لكنها مجزأة وتنقصها الموارد اللازمة. ووضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات من شأنه أن يستكمل الأعمدة الثلاثة لهيكل السلم والأمن للأمم المتحدة المشكل من منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام.

إن لدى بلدي خبرة عملية في الأثر السلبي للصراعات. إذ تقع تترانيا في منطقة لها تاريخ طويل من الصراعات العديدة المميتة. ولقد ساعدتنا الأمم المتحدة كثيرا في الجهود التي نبذلها لحل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت إسهامات الأمم المتحدة مفيدة على وجه الخصوص في تنظيم مؤتمرين دوليين في منطقة البحيرات الكبرى. فعُقد الأول منهما في دار السلام في تترانيا، عام ٢٠٠٤. وعُقد الثاني في نيروبي في كينيا عام ٢٠٠٦. وعُقد المؤتمران بسبب الحاجة إلى وضع عملية شاملة مصممة إقليميا وإلى استراتيجية تشمل كافة الجوانب من منع السلام إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ونتيجة لهذين المؤتمرين، تمكّنت المنطقة مؤخرا من توقيع اتفاق الأمن والاستقرار والتنمية. ويشمل هذا الاتفاق الإقليمي عناصر من جميع الأعمدة الثلاثة لهيكل السلم والأمن.

ولقد أُنشئت الآن أمانة تنفيذية بهدف تنسيق تنفيذ الاتفاق. ولدى التصديق عليه، من المتوقع أن يبدأ التنفيذ التام للمشاريع المدرجة في برنامج العمل الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يجري التشاور مع مصرف التنمية الأفريقي حول كيفية تشغيل الصندوق الخاص بإعادة الإعمار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وحتى الآن، استطاعت الأمانة ضمان الدعم السياسي والدبلوماسي من المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية ومن الشركاء الدوليين، مثل منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

وإننا بحاجة إلى وضع استراتيجية عملية وفعالة يمكنها أن تعالج الأسباب الجذرية والظروف الأساسية للصراعات بطريقة شاملة. وهذا يؤكد على أهمية وضع نهج متكامل لمنع نشوب الصراعات، ويعالج الصلات بين التنمية والأمن ويعترف بالعلاقة بين الإثنين. دعونا نبني شراكة عالمية فعالة بين الدول والمؤسسات يمكنها العمل بانسجام لمنع نشوب الصراعات العنيفة وإيجاد حلول لها.

إن الصلات الوثيقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان قد كشفت عن حتمية اتباع نهج متكامل لمنع نشوب الصراعات، وحلها وبناء السلام. ولذلك يصبح من الأهمية بمكان أن نفحص أفضل السبل لتعزيز السلام واستدامة سيادة القانون في المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراعات.

وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة خطوة هامة. فهي توفر التدابير القانونية لمواجهة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، وبالتالي تساعد في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب. ولقد وفرت المحكمة ، لأول مرة، للمجتمع الدولي مؤسسة تعالج أكثر الجرائم الدولية بشاعة، وتضمن ألا تمر هذه الجرائم الدولية الخطيرة دون عقاب. إن ولايتها لمحاكمة أكبر المجرمين وأعتاهم وإصدار الأحكام بحقهم يمكن أن تعتبر رادعا لطغاة محتملين ومنع حدوث الأزمات التي من صنع الرجل أو المرأة في العالم.

إن أهمية بناء السلام، على سبيل المثال، تعتمد على حقيقة أن السلام الدائم في بلد مزقه العنف لا يمكن تحقيقه إلا عندما تتم إعادة بناء الهياكل المدمرة. ولذلك، فإن أية مناقشة لمنع نشوب الصراعات لن تكون كاملة دون مناقشة التحديات التي تواجهها المؤسسات والموارد اللازمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات بهدف تعزيز الاتساق والاستمرارية في الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. وقد دعمنا، في هذا الصدد، إنشاء لجنة بناء السلام، وكذلك مكتب دعم بناء السلام داخل الأمانة العامة وساهمنا بصورة نشطة في ذلك. وسوف نقدم الدعم نفسه لأية مبادرة من جانب هذا المجلس أو الأمين العام في مجال منع نشوب الصراعات.

إن التحدي هنا يكمن في كيفية بناء شراكة فعالة بين منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة من أجل دور حسن التنسيق في مجال منع نشوب الصراعات. وشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والترتيبات الأفريقية دون الإقليمية، مثل منطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كانت مثالية في مجالات حفظ السلام وبناء السلام. ونحن مسروررون من أن هذا التعاون الهام قد امتد كذلك إلى مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات.

وختاما، يود وفد بلدي الاعتراف بالاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة للصراعات الأفريقية. وإننا نقدر بصورة خاصة الشراكة المتنامية مع الاتحاد الأفريقي في حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، علينا أن نبدي الروح نفسها والتزاما أكبر بمنع نشوب الصراعات.

ونود أن نشكركم، مرة أخرى، على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد بن شعبان (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على إدارتكم الفعالة لمداولات المجلس خلال الشهر الحالي، كما لا يفوتني أن أهنئ سلفكم مندوب الصين الموقر على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن مبادرتكم لتنظيم نقاش بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، تأتي بالتأكيد في وقت مناسب يشهد العديد من التطورات في القارة الأفريقية، الأمر الذي يتطلب إعادة تنظيم الدور المنشود من مجلس الأمن إزاء القارة ومقارنته بالجهود التي تبذل لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، ومساعدتها على تخطي العقبات والمصاعب التي تواجهها.

والمجتمع الدولي يتجه بصورة متزايدة نحو الإقرار بأهمية التصدي للصراعات التي تشهدها بعض المناطق في القارة الأفريقية وإيجاد الحلول السلمية لها، وهذا جزء من تسليمه عموما بأهمية تناول الأسباب الجذرية لهذه الصراعات وعلاقتها بالإصلاح والتعمير والتنمية المستدامة من أجل بناء السلام، علما بأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع الصراعات وتحقيق الانتعاش تتطلب اتباع نهج شامل يتضمن اتخاذ إجراءات في مجالات عديدة، منها المجالات السياسية والإنسانية والتدابير المؤسسية والجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥) عن عزمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة ومتابعة الأوضاع التي يمكن أن ينشب

فيها نزاع مسلح انطلاقا من مسؤولياته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين. إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب على المجلس القيام به من أجل التوصل إلى حلول لهذه القضايا الأكثر تعقيدا في العالم، والتي تتداخل فيها العوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية، وكذلك الآثار السلبية التي خلفتها مرحلة الاستعمار في هذه القارة.

ونتيجة للوضع الخاص الذي تتميز به التراعات في هذه القارة، ولتداخل العوامل المختلفة التي سلف ذكرها، فإن تشكيل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة أسهم بصورة فعالة في التوصل إلى حل لبعض الصراعات ووضع حد لصراعات أخرى، وذلك بفضل دراية هذه المنظمات ومعرفتها بمختلف جوانب الصراع في هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي يدعم التوجه إلى أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور أكبر في مجال صون السلم والأمن في القارة الأفريقية بمشاركة الأمم المتحدة. فالتعاون بين هذه المنظمات ومجلس الأمن، إذا ما تم على نحو مؤسسي ومنهجي، سيؤدي إلى وجود قدر كبير من التفاعل وتقاسم الخبرات والجهود، مما يسهم بشكل كبير في حل هذه التراعات. وأساس هذا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتمثل في وحدة الهدف وتكامل الجهود في معالجة التحديات التي تواجه تحقيق السلم والأمن في القارة الأفريقية.

لقد ثابر الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه عام ١٩٩٩ على تحسين شراكته مع الأمم المتحدة، والتعاون مع بعثات حفظ السلام التابعة لها، وأسهم بشكل استباقي في عمليات الوساطة والمصالحة والتعمير في العديد من الدول الأفريقية مثل إثيوبيا، وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا والصومال. وقد أسهم هذا الدور في صون السلم والأمن الدوليين، وهو بهذا يخفف العبء على مجلس الأمن، ومن ثم ينبغي أن يحظى الاتحاد الأفريقي بتعاون ودعم أكبر من جانب الأمم المتحدة التي نرى أن تستجيب لحاجته إلى بناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة له وتمويلها. والقرار ٦٠/١ الذي اتخذته الجمعية العامة في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ يشجع ويدعم مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمنع الصراعات وللوساطة بشأنها وحلها بمساعدة الأمم المتحدة. وبينما يؤكد القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن مجددا المسؤولية الأساسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يقر بالإسهامات المتنامية من جانب المنظمات الإقليمية.

وتؤيد بلادي دائما جهود منع التراعات وحلها بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حيث كانت ليبيا وسيطا أساسيا في حل عدد كبير من الصراعات والتراعات في أفريقيا، وساهمت بشكل فعال في ترسيخ مبدأ التسوية السلمية للتراعات، حيث بذلت ليبيا جهود وساطة لإنهاء الصراعات في عدد من دول القارة مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي أن يرى المزيد من الجهود تبذل للإسهام في جهود منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها حتى تتمكن دول القارة من التفرغ لجهود التنمية بما يحقق الرفاه والعيش الكريم لشعوبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء وفدكم، على أدائكم الممتاز في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. كما نود

تهنئتكم على عقد مناقشة اليوم وعلى نوعية الوثيقة التي عممت لبلورة مناقشتنا فيما يتصل بدور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، وخاصة في أفريقيا.

أود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية الديمقراطية على رئاسته المتميزة للمجلس في شهر تموز/يوليه. وأهنئ كذلك الممثل الجديد لفرنسا وفريقه، متمنياً له كل التوفيق في رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

إن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يكون المهمة الأولى للأمم المتحدة، ومجلس الأمن خصوصاً، إذ يضطلع بمهمة صون السلم والأمن الدوليين. وبينما كانت الأمم المتحدة في الماضي تكتفي بدور رجل المطافئ، فقد حققت في السنوات الأخيرة نجاحاً محدوداً في التركيز على الوقاية.

ومنذ صدر التقرير الممتاز للأمين العام (S/1998/318) المعنون ''أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها''، طرحت عدة أفكار بشأن تلك المسألة الهامة المتمثلة في منع الصراع ودور مجلس الأمن إزاء السلم والأمن، وخاصة في أفريقيا. وتضمن التقرير أيضاً عدداً من التدابير الملموسة والبناءة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها. وبالإضافة إلى التركيز على ضرورة القضاء على أسباب الصراع الكامنة في مجالات الحكم وحقوق الإنسان والديمقراطية، يشدد التقرير أيضاً على الحاجة الملحة لمعالجة مسائل مثل مكافحة الفقر والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والفقر يمثل المصدر الدائم للسخط، الأمر الذي يمكن أن يستخدمه أعداء السلام بكل سهولة لزعزعة استقرار الدول. ولذلك، فإن الحاجة ملحة لمساعدة البلدان الأفريقية، والبلدان الأخرى، التي تواجه مشاكل اقتصادية. ومن الضروري إذاً دعم البرامج الإنمائية عن طريق زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وخفض عبء الدين، وزيادة أسعار السلع الأساسية والمواد الخام من البلدان النامية وتأمين نفاذ السلع المنتجة في البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وإغفال تلك الاعتبارات سيؤدي إلى زيادة تهميش البلدان النامية، وتقويض جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعريضها للمزيد من الصراعات، وإلى زعزعة استقرارها، نتيجة لذلك.

وبدعم من الأمم المتحدة، كما ينبغي لنا أن نعترف، تمكنت البلدان الأفريقية من وضع آليات للوقاية وتدابير أخرى لبناء الثقة بهدف تهيئة مناخ مؤات للسلام والأمن، وهو الأمر الضروري للتنمية. وكما تشير الوثيقة التي عممها الرئيس، فإن منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية، من جانبها، أنشأت آلية للإنذار المبكر وقوة متعددة الأطراف لوسط أفريقيا، في جملة أمور.

بيد أن تشغيل هذه الآليات يواجه صعوبات مالية تصيب الدول الأعضاء التي يتعين عليها أيضا أن تتصدى لتحديات رئيسية أخرى، ليس فقط من ناحية التنمية ولكن أيضا على جبهة الصحة، بخاصة فيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بيد أن تدابير منع وحل الصراع هذه التي قدمت في أفريقيا لها فعاليتها. لقد أثبت ذلك اتفاق أوغادوغو الذي أنهى مؤخرا الأزمة في كوت ديفوار، وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سنة ١٩٩٦. ومن سوء الطالع أن الجهود التي بذلتها البعثة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحالة الأخيرة لم تؤيدها الجهات المساهمة في سياق بناء السلام، وذلك على الرغم من الوعود المقطوعة خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في سنة ٢٠٠٠ بشأن موضوع جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولجنة بناء السلام، التي ترمي إلى مساعدة البلدان على تحقيق الانتقال الصعب من الحرب إلى السلام، أنشئت

في وقت مناسب لتناول هذا النوع من الحالات. ويرحب بلدي بمشاركة المؤسسات المالية في أعمال هذه الهيئة.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا، في جهوده للنهوض بثقافة منع الصراعات، ضمان أن تحترم جميع الدول الأعضاء – وأعني جميع الدول الأعضاء – النظم الراسية لحظر الأسلحة. وذلك ضروري لوقف حصول مجموعات صغيرة مجردة من المبادئ الخلقية على الأسلحة، وهي مجموعات تستعملها ابتغاء زعزعة النظم الديمقراطية أو التسبيب في انعدام الأمن أو نهب الموارد الطبيعية أو ثروة أخرى. وفي هذا الصدد فإن التدابير المتخذة وفقا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لمكافحة بيع الماس الملطخ بالدماء ينبغي تطبيقها بحذر وترجمتها إلى واقع.

وختاما، يرى وفد بلدي أنه على الرغم من أنه من الضروري النهوض بالعدالة الاجتماعية عن طريق الديمقراطية وتشاطر ثمار التوسيع، من الحيوي التنسيق الأكبر بين مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويسعدنا أن نلاحظ في هذا الصدد الاتفاق الذي أبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبالمثل فإن الدعم المحدد للآليات الإقليمية لتعزيز وصون السلام من شأنه أن يسهم في منع نشوب الصراعات وحلها. ويحث وفد بلدي أيضا أن يأخذ في الحسبان مقترح الأمين العام السابق الوارد في الفقرة ١٨ من تقريره المرحلي عن منع الصراع (A/60/891).

مرة أخرى، السيد الرئيس، تهانئي لوفد بلدكم على العمل الشاق الذي قمتم به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بعد المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يسلم بأهمية تسوية الصراعات بالطرق السلمية وتشجيع العمل الوقائي الضروري للتصدي للتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين.

”ويعترف مجلس الأمن بالدور الهام للمنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قراراته وبياناته الرئاسية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

”ويذكر مجلس الأمن بأن منع نشوب الصراعات يظل مسؤولية أولية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتنفيذ التام والفعال للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ستين يوما تقريرا عن الخيارات المتعلقة بمواصلة تنفيذ قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، ويشير إلى بياناته الرئاسية ذات الصلة ولا سيما بياناته S/PRST/2006/39 و S/PRST/2006/45 و S/PRST/2006/57 و S/PRST/2007/1 و S/PRST/2007/3 و S/PRST/2007/7 و S/PRST/2007/22 و S/PRST/2007/24.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة بذل جهود لزيادة مشاركة المرأة باعتبارها مساهمة ومستفيدة من منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام. وفي هذا الصدد، يدعو إلى مواصلة تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”ويلاحظ مجلس الأمن تنوع طابع الصراعات التي لا تشمل الصراعات بين الدول وداخل الدول فحسب، بل تشمل أيضا التهديدات الجديدة الناشئة، ويؤكد بالتالي عزمه على تعزيز دوره في منع نشوب الصراعات بكافة أشكالها وحل تلك الصراعات.

”ويذكر مجلس الأمن ببياناته الرئاسية بشأن شتى العوامل والأسباب التي تقوم بدور في التحريض على الصراعات وتأجيجها وإطالة أمدها في أفريقيا، ولا سيما العوامل والأسباب التي أبرزها المجلس وتناولها.

”ويؤيد مجلس الأمن النهج الشامل والعالمي الذي أوصى الأمين العام باعتماده، في تقريره عن منع نشوب الصراعات (A/60/891)، أي: المنع الهيكلي بمعالجة الأسباب الدفينة للصراعات؛ والمنع العملي بضمان تفعيل آليات الإنذار المبكر والوساطة وإتاحة فرص وصول المساعدة والاستجابة الإنسانيتين، وحماية المدنيين وفرض جزاءات محددة الهدف في حالة الأزمات المباشرة؛ والمنع العام عن طريق منع الصراعات القائمة من الامتداد إلى دول أخرى.

”وفي هذا السياق، فإن التنسيق الفعال بين أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها أمر حيوي لكفالة تحسين اتساق الآليات القائمة وضمان التوازن المناسب بين عمليات حفظ السلام والأنشطة الوقائية. وينبغي القيام بهذا التنسيق في مراعاة للنقاش الجاري يشأن كيفية تحسين الاتساق العام داخل الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة بشأن المنع الطويل الأجل لنشوب الصراعات، بما فيها الممارسات الفضلى والعمل المتعلق بالسياسة العامة في مجال: إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية وسيادة القانون والممارسات الانتخابية وبناء السلام والإدارة الديمقراطية للحكم والتنمية والمساعدة الإنسانية والحماية والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا. ويشجع المجلس على إحراز المزيد من التقدم وتحقيق قدر أكبر من الاتساق في هذه المسائل، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المطلوب أعلاه اقتراحات بشأن كيفية تحسين تنسيق مواقف وخبرات أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها ذات الصلة، وذلك بطرق منها التفاعل المنتظم مع الدول الأعضاء.

”ويلاحظ مجلس الأمن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891)، ويرحب بالجهود التي بذلت لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على تقييم المخاطر ومنع نشوب الصراعات، ويشجع الأمين العام على مواصلة تلك الجهود من أجل تحسين قيام الأمم المتحدة بالإنذار المبكر ودعم الوساطة وغيرها من الأنشطة الوقائية في أفريقيا وفي سائر أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن على الدور الحاسم لمستشاري الأمين العام الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الجماعية والمسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها، وكذلك مساهمة أجهزة الأمم المتحدة من قبيل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، عند الاقتضاء.

”ويرحب مجلس الأمن بكون فريق العمل المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا، قد اتخذ المبادرة ليفكر بعمق في هذه المسائل، مع إيلاء اهتمام خاص لمشكلة وضع استراتيجية عالمية وفعالة في مجال منع نشوب الصراعات، في إطار حلقة دراسية ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج إقليمي في منع نشوب الصراعات، حسب الاقتضاء، وفي هذا الصدد يرحب بالمساهمة المتنامية التي ما فتئت تبذلها المنظمات الإقليمية في معالجة مسائل السلم والأمن، ويتطلع إلى تقرير الأمين العام، المقدم بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وعملا بالبيان الرئاسي S/PRST/2007/7 بشأن مقترحات محددة عن كيفية تحسين الأمم المتحدة لدعم الترتيبات الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية في إطار ترتيبات الفصل الثامن بغية المساهمة بصورة ملموسة في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة في المجالات ذات الأهمية وتشجيع تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة توطيد وتعزيز علاقات مهيكلة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل المساهمة في تحقيق أهداف السلام والاستقرار في سياق الترتيبات المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق. ويرحّب المجلس من ثم بالاتفاق المبرم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أديس أبابا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي يوطد أسس الشراكة اللازمة لمعالجة الأسباب الدفينة للصراعات. كما يؤكد المجلس من جديد البلاغ المشترك المتفق عليه مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/386).

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق حكمائه ونظامه القاري للإنذار المبكر اللذين يعدان عنصرين رئيسيين في الهيكل الأفريقي للسلم والأمن.

”ويعترف مجلس الأمن أيضا بأهمية مساهمة الهيئات دون الإقليمية ويؤكد ضرورة تعزيز الهيئات دون الإقليمية الأفريقية لقدراتها في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات حتى يتأتى لهذه الجهات الفاعلة المهمة التصدي على أسرع وجه للتهديدات الناشئة المحدقة بالأمن في مناطقها.

”وفي الوقت ذاته، يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود لضمان التشاور الملائم بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، من جهة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من جهة أخرى، حتى يتأتى إعدادها على أحسن وجه لمعالجة الطابع العالمي لمسائل السلم والأمن“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/31.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.
